This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 4, August 2021
p. 113-123

THE POLICY OF ARABIZATION OF EDUCATION IN ALGERIA BETWEEN LINGUISTIC PLANNING AND SOCIAL REALITY: ARABIZATION OF HIGHER EDUCATION AS A MODEL

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.4-3.10>

Zahia DJABALLAH ¹

Abstract:

This article is concerned with research on the sociolinguistic reality in Algeria, by studying one of its issues, which is the issue of the arabization of education. And if the linguistic policy is affected and influenced by social life, then planning in arabization has a relationship with social reality. Therefore, our research aimed at studying the relationship between the applied arabization policy and the linguistic requirements of social reality. The most important results reached were the inconsistency of the applied arabization policy with the linguistic base established by the colonial authority, which continued after independence, and led to the emergence of fundamental problems, resulting from the total arabization of the basic and secondary training and some specializations in higher education. So that students in arabized disciplines largely lost control over the foreign language, which is a prerequisite for contemporary changes and for national needs that require control over bilingualism. As for those enrolled in specializations that depend on the French language, they found difficulty with the language of formation, because their basic formation was in the Arabic language.

Key words: The Policy of Arabization, Higher Education, Language Planning, Social Reality, Undergraduate Student.

Received :
03/07/2021

Accepted:
18/07/2021

Published:
01/08/2021

¹ Dr. , Algiers 2 University, Algeria, zahia.djaballah@univ-alger2.dz, <https://orcid.org/0000-0003-0938-922X>

سياسة تعريب التعليم في الجزائر بين التخطيط اللغوي والواقع الاجتماعي: تعريب التعليم العالي نموذجا

جاء الله زهية²

الملخص

يهتم هذا المقال بالبحث في الخلفية الاجتماعية للسياسة اللغوية في الجزائر، وذلك بتسليط الضوء على أحد قضاياها وهي قضية تعريب التعليم. فإذا كان هناك إجماع على أن المسألة اللغوية هي مسألة اجتماعية تتأثر بالبيئة الاجتماعية وتؤثر فيها، فإن للتخطيط في مسألة التعريب علاقة بالواقع الاجتماعي. وعليه فقد هدف بحثنا إلى دراسة التأثير المتبادل بين سياسة التعريب المتبعة والمتطلبات اللغوية للواقع الاجتماعي. وقد تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في الكشف عن الثغرات التي عرفتتها سياسة التعريب التي لا تتوافق مع الأراضية اللغوية التي رسختها السلطة الاستعمارية، والتي استمرت لما بعد الاستقلال الأمر الذي أدى إلى بروز مشكلات جوهرية، ناتجة عن التعريب الكلي للتكوين القاعدي والثانوي وحتى بعض التخصصات في التعليم العالي. بحيث افتقد الدارسون في التخصصات المعربة بشكل كبير التحكم في اللغة الأجنبية، التي تعتبر مطلبا أساسيا للتغيرات المعاصرة وللحاجات الوطنية التي تتطلب التحكم في ازدواجية اللغة. أما المكونين في التخصصات المحتفظة بالتكوين المفرنس، فقد واجهتهم صعوبة التكيف مع لغة التكوين، باعتبار تكوينهم القاعدي حتى الثانوي في التخصصات العلمية والرياضيات والتقنية قد تم باللغة العربية. **الكلمات المفتاحية:** سياسة التعريب، التعليم العالي، التخطيط اللغوي، الواقع الاجتماعي، الطالب الجامعي.

المقدمة:

يندرج بحثنا ضمن البحوث المهمة بالمسائل اللغوية في سياقها الاجتماعي، علما أن لمسألة اللغة مقاربات متباينة بتباين أهداف ممارستها، بحيث يمكن أن تكون للمقاربة إطارا نظريا مسبوغا بايديولوجيا خاصة، كما يمكن أن تكون المقاربة إمبريقية تعكس استعمال اللغة في بيئة معينة ولدى فئات اجتماعية خاصة، وذلك للتعرف على واقع استعمال اللغة والظروف التي تؤثر عليها إيجابيا أو سلبيا، مع اكتشاف مختلف العوامل البشرية والتاريخية والسياسية والثقافية ... التي تؤثر فيها. علما أن مجال البحث في المسائل اللغوية واسع، بحيث حاول الباحث مقرران شطة تحديدها في "مجموعة من القضايا والمشاكل التي تصاحب الممارسات اللغوية لمجتمع معين، كالتعريب والتعليم، والتخطيط اللغوي، والتعدد اللغوي... تتخذ هذه المسألة من الواقع اللغوي لبعض المجتمعات وضعا يستدعي إثارة النقاش فيها بمشاركة عدة أطراف قصد إيجاد حلول لها" (شطه، 2017، ص. 176). فالواقع اللغوي هو أهم نقطة مرتبطة بشكل مباشر بالمسألة اللغوية، وذلك بدراسته واكتشاف مختلف المتغيرات المؤثرة فيه ويؤثر فيها.

على هذا الأساس فإن بحثنا يركز على إشكالية تعريب التعليم العالي في الجزائر بين التخطيط اللغوي والواقع الاجتماعي، علما أن التكوين الجامعي يفرض التعددية في لغات التكوين مثلما صرحت الباحثة خولة طالب الإبراهيمي التي "دعت إلى الاعتراف بظاهرة التعدد اللغوي واستثمارها علميا وصرحت أن التعددية لا تلغ الوطنية" (شطه، 2017، ص. 180). كما أن ازدواجية لغة التكوين في التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، هو مطلب أساسي تفرضه التغيرات العالمية المعاصرة، والتي ترسخت بفعل العولمة. ويؤكد هذه الفكرة الباحث جيلبر جرانجبيوم (Gilbert Grandguillaume) في بحث قام به حول التعريب في المغرب "L'arabisation au maghreb"، وأكد على أن في كل من تونس والجزائر والمغرب، لغة التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الفرنسية إلى جانب الانجليزية التي بدأت تؤخذ في الحسبان، لأنهما اللغتين المستعملتين في القطاع الاقتصادي، علما أن الانخراط في الاتحاد الأوروبي والتفتح الاقتصادي يفرض ذلك. على

² د. ، جامعة الجزائر 2، الجزائر ، zahia.djaballah@univ-alger2.dz

هذا الأساس فإن المخططات الإصلاحية على مستوى التعليم العالي لا يمكن أن تكون ناجعة دون الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب (Grandguillaume, 2004).

إن اهتمامنا بالبحث في مستوى الطالب الجامعي في اللغة الأجنبية، ليس الهدف منه هو التركيز على الجانب اللغوي فقط، وإنما يتعدى الأمر إلى لفت الأنظار إلى كيفية اندماج المتخرج بلغة تكوين واحدة في بيئة اقتصادية وإدارية كثيرا ما تعتمد على اللغة الأجنبية، التي فرضت على المجتمع الجزائري منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر. ورغم المخططات السياسية العديدة والمجددة للتعريب منذ فجر الاستقلال، إلا أن أغلب القطاعات الحيوية كالصحة والاقتصاد، وحتى الإدارية لا زالت تركز بشكل كبير على اللغة الفرنسية. وعليه تهدف هذه الورقة إلى الكشف عن علاقة السياسة اللغوية التي تعتبر اللغة العربية مكسبا وإرثا وطنيا، يجب تخليصه من مخلفات الاستعمار الذي سعى إلى طمس الهوية العربية للشعب الجزائري. وواقع اجتماعي فرضته التغيرات الاجتماعية المعاصرة نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، إلى جانب التفتح العالمي الذي عززته تطور وسائل النقل والوسائط الالكترونية، ومن المؤكد أن الوسيلة الأساسية التي تسمح بمواكبة هذه التغيرات هو التحكم في اللغة الأجنبية العالمية. على هذا الأساس فإن تبني تخطيط لغوي وفق التغيرات العالمية المعاصرة هو شرطا أساسيا للحصول على مخرجات مهياة للتكيف مع هذه التغيرات المعاصرة. حيث أن المتخرج بلغة أحادية وخاصة إذا كان مغربا، كثيرا ما تواجهه عقبات التواصل وحتى الانجاز في الكثير من الأحيان، في العديد من الظروف التي تستدعي استعمال اللغة الأجنبية كتابيا أو شفويا. لهذا فإن دراستنا تسعى إلى الكشف عن آثار سياسة تعريب التعليم على الطلبة الجامعيين سواء في التخصصات المعربة التكوين أو في التخصصات التي لا زالت تعتمد على اللغة الفرنسية في التكوين، وهذا ما يسمح لنا بالتنبؤ بإمكانيات الاندماج في القطاعات الحيوية، وبمستوى الانجاز الذي يقدمونه في القطاعات التي لا زالت اللغة الفرنسية هي المهيمنة في تعاملاتها.

1. التخطيط اللغوي والتعريب في الجزائر:

تتولد اللغة ضمن المجتمع وتمارس فيه، وبالمخططات اللغوية المتبعة تحفظ وتتطور، كما ينتشر استعمالها، لكن دون التخلي عن اللغات الأخرى التي تسمح بالاحتكاك ببيئة اجتماعية مغايرة للبيئة المحلية. في هذا السياق فإن الباحثة خولة طالب الإبراهيمي ترى "أن اللغة نشاط مؤسس اجتماعيا وهو بهذا الاعتبار ليس كيانا موحدا بل التنوع من طبيعته وجزء من كيانه" (شطة، 2017، ص. 181). وتضيف أيضا قائلة "ليست المسألة في أنني أؤمن أو لا، بل المسألة أنني تعاملت علميا مع واقع لغوي في الجزائر موجود ولا يمكن تجاهله وحقيقة لا بد من الاعتراف بها، وهي أن المجتمع الجزائري متعدد لغويا ونتاج ظروف تاريخية موضوعية" (شطة، 2017، ص. 180).

إذا الظروف التاريخية التي عاشتها الجزائر وباحتلالها من طرف المستعمر الفرنسي لمدة 132 سنة مع فرضه اللغة الفرنسية كلغة رسمية ووحيدة، قد ساهم في نشر اللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري، مما أدى إلى بروز مشكلة اللغة في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، علما أن الهوية الوطنية للشعب الجزائري التي كانت منافسة للهوية الفرنسية، دفعت بالسلطة السياسية إلى تطبيق سياسة التعريب التدريجي في مختلف المجالات الإدارية وحتى التعليمية، هذا ما زلزل الثنائية اللغوية التي كانت مكسبا ثقافيا مهما. وعليه فإن سياسة التعريب كان هدفها الأساسي هو إحلال العربية مكان الفرنسية، وتجلى ذلك فيما نصت عليه دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بخصوص وجوب "تعميم استعمال اللغة العربية"، فقد جاء في دستور 8 سبتمبر 1963 "إن الإسلام واللغة العربية قد كانا ولا يزالان كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم... ونصت المادة 76 من هذا الدستور على أنه يجب تحقيق تعميم اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية، بيد أنه، خلافا لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية" (كاشي، 2001، ص. 234). وجاء في دستور 22 نوفمبر 1976 وفي دستور 28 نوفمبر 1996 في المادة 3: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية " (كاشي، 2001، ص. 237).

لكن هل طبقت فعلا هذه السياسة في جميع القطاعات الجزائرية؟ وما مصير استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر خاصة في قطاع التعليم؟

إن الباحثة خولة طالب الإبراهيمي قد انتقدت سياسة التعريب بالجزائر، بحيث " ترى أنه لم يستفد التعريب أبدا من تخطيط حقيقي، لقد غومل بطريقة شوفينية وامتزج بصفة واضحة بالأيديولوجيا التي طبعت البلاد" (شطة، 2017، ص. 176). هذا ما يوضح السياسة اللغوية في الجزائر بعد الاستقلال، التي وقعت في مفترق طرق ذات اتجاهات متباينة. فالوضع اللغوي السائد في البلاد كان مضطرب لسيطرة اللغة الفرنسية في كل القطاعات الإدارية والتعليمية والحيوية منها بصفة عامة، باعتبار الفرنسية كانت اللغة الرسمية خاصة في جانبها الكتابي، وحتى التكوين البشري كان باللغة الفرنسية. ومن جانب آخر فإن روح المواطنة والانتماء للشخصية العربية الإسلامية، استدعى إحلال اللغة العربية مكان اللغة الفرنسية باعتبار اللغة تؤثر على تنشئة وعي الأفراد والجماعات، خاصة وأن اللغة العربية أصبحت "تستخدم كلغة رسمية لأكثر من اثنين وعشرين دولة إسلامية عبر العالم، واعترفت بها هيئة الأمم المتحدة كلغة عالمية بتاريخ 18 ديسمبر 1973، وعرف هذا اليوم باليوم العالمي للغة العربية الذي أعلنته منظمة اليونسكو عام 1999" (بن سيف الغتامي، د.ت، ص. 3). و منه فإن سياسة التعريب المطبقة في الجزائر لم تمش في خط مستقيم لتداعيات الوضع اللغوي الذي خلفته 132 سنة من الاحتلال، ولتباين مواقف الفاعلين الذي يتأرجح بين الحفاظ على المكسب اللغوي الفرنسي الذي يعتبر مكسبا مهما للتنمية

وللتفتح على باقي دول العالم، والموقف الثاني المشبع بروح القومية العربية الإسلامية، هذا ما أدى إلى اضطراب الوضع اللغوي بعد الاستقلال.

2. تعريب التعليم في الجزائر:

تري الباحثة كريستيان سوريو (Christiane Souriau) في بحثها حول سياسة التعريب في الجزائر، أن هناك مطلب عميق للتعريب في الجزائر ناتج عن سياسة الفرنسية التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية بالتأكيد على تفوق اللغة الفرنسية، ورفضها تعلم وممارسة اللغة العربية بمستوى يساوي مستوى اللغة الفرنسية، فضلا عن استخدامها للغة كإشارة فورية للاختلافات العرقية والتسلسل الهرمي الاجتماعي، فهذا التقسيم للأدوار الاجتماعية للغة ساهم في تأسيس قاعدة للهيمنة الثقافية للأقلية، ولرد فعل الأغلبية ضد ظلمهم بالدعوة للتعريب بمجرد أن استقلت الجزائر (Souriau, 1977). كما جاء في الجريدة الرسمية *le monde diplomatique* عن قضية تعريب التعليم أنه "تقرر تعريب التعليم الجزائري منذ الأيام الأولى من الاستقلال، في ضل ظروف وطنية خصت هذه المرحلة، مما انعكس على القرار المتخذ المشبع بخصائص تلك المرحلة، التي تميزت أكثر بالإرادة الواعية للشعب الذي رغب في إعادة الاتصال بماضيه الثقافي والانفصال عن الحقيقة الاستعمارية المستقرة داخل الجامعة، وذلك بالإصلاح الهيكلي الدقيق، والمدرّوس في جميع تداعياته" (1965, p.16 *diplomatique, Monde*).

أما بالنسبة للسلطة السياسية الجزائرية فقد دعت إلى التعريب بمجرد أن استقلت الجزائر، وذلك لأن اللغة جزء من الهوية الوطنية والإسلام والعروبة هي أهم الشعارات الوطنية. وفي هذا المضمون فقد صرح الباحث جيلبر جرانجويوم (Gilbert Grandguillaume) أن ارتباط الإسلام باللغة العربية يمكن أن يوحى بالفعل بأهمية مسألة التعريب هناك... وأول مبادرة للتعريب في الجزائر المستقلة كانت مع الرئيس السابق أحمد بن بلة الذي أعلن عن تدريس اللغة العربية في المدارس منذ أكتوبر 1962، والذي طبق في الدخول المدرسي 1963 بحجم ساعي 10 ساعات أسبوعية من حجم 30 ساعة، وفي الدخول المدرسي 1964 فقد تم التعريب الكلي للسنة أولى ابتدائي، وفي نفس الموسم الدراسي تم جلب 1000 أستاذ وأستاذة من مصر لتغطية العجز في التأطير باللغة العربية، وتم تعريب السنة الثانية ابتدائي سنة 1967، وفي سنة 1968 تم فتح أول دفعة معربة في الحقوق، وأول ليسانس في التاريخ باللغة العربية، كما تم نشر أمرية في 26 أفريل 1968 تلزم تعلم مستخدمي الوظيفة العمومي اللغة العربية الوطنية ابتداء من 1 جانفي 1971. وفي فيفري 1980 أعلن أحمد طالب الإبراهيمي عن خطة وطنية لتعريب الإدارة والقطاع الاقتصادي والبحث العلمي (Grandguillaume, 2004).

واستمرت عمليات التعريب خاصة تعريب التعليم، بحيث في "سنة 1979 تأسست المدرسة الأساسية، وبرمج تعريب الأطوار الثلاثة كليا ابتداء من 1986، وبدخول 1989/1988 تم تعريب كليا التعليم الثانوي" (Taleb, 1989, p.59). وانتظمت العملية بموجب القانون رقم 91-05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق 16 يناير سنة 1991 المتضمن قانون استعمال اللغة العربية في المادة 15 التي نصت على أن: "يكون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كفايات تدريس اللغات الأجنبية" (كاشي، 2001، ص.252).

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فإن إصلاح 1971 قد اهتم بذلك وأعطى الأولوية للغة الوطنية، مع الحرص على تلقينها للمسلمين في تخصصات بلغات أجنبية ف "فيما يخص اللغات (العربية والأجنبية) فإن محمد الصديق بن يحيى قد أعلن عن إجراءات تخص إدراج تعليم مكثف للغة الوطنية لكل الطلبة الجدد المسجلين في التخصصات القائمة على اللغة الأجنبية. هذا الإجراء يستهدف إعداد إطارات قادرة على التواصل باللغة الوطنية مع استعمال مصطلحات تقنية متعلقة بنشاطاتهم المهنية" (Benboune, 2000, p.374). وفي 14 سبتمبر 1980 صدر مرسوم "بتعريب السنة الأولى من العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية انطلاقا من السنة الجارية" (Grandguillaume, 2004). كما جاء في المادة 36 من القانون رقم 91-05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق 16 يناير سنة 1991 (معدلة بالأمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996)، أنه "يجب استكمال عملية تعميم استعمال اللغة العربية في أجل أقصاه 5 يوليو 1998. غير أنه يتم التدريس باللغة العربية، بصفة شاملة ونهائية في كل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو 2000" (كاشي، 2001، ص.258).

إلا أن تطبيق سياسة التعريب لم تتم في خط مستمر وذلك لمختلف المشكلات التي واجهتها، أهمها نقص المؤطرين للتكوين باللغة العربية لكون معظم المؤطرين خريجين التكوين الفرنسي، وعدم توفر المادة العلمية للتكوين باللغة العربية خاصة في التخصصات التقنية والطبية، إلى جانب رفض الفئة المكونة باللغة الفرنسية التكوين المعرب، وذلك لكون اللغة الفرنسية هي لغة التفتح الخارجي ولغة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. وقد كشف هذا الواقع الباحث الجزائري د. جمال قريد، من خلال ملاحظاته الميدانية واستجواباته لمجموعة من الطلبة في الجامعة الجزائرية، أثناء انجازه لبحث ميداني في أوائل السبعينيات وبحث آخر حول نفس الموضوع في بداية التسعينيات، لإجراء مقارنة بين أساتذة وطلبة كل جيل ونظام

التكوين الجامعي عامة، وقد صرح أن "في بداية السبعينيات كان الطلبة المعربين حاملين لتصور للعالم يعكس المظاهر العرقية في شكلها الكلاسيكية والطبقية. بالنسبة لطلبة هذه الفترة تواجدت من جهة الثقافة العربية الإسلامية، المتخلفة والقديمية [من منظور الكلاسيكيين] ، ومن جهة أخرى الثقافة الحديثة. بمعنى يوجد ثقافتين مصنفتين في مستويين متباينين من السلم التاريخي، فالطالب المعرب كان مرفوض في الزمن فهو رجل الماضي Homme du passé أو رجل يعيش في الماضي، ويوصف بصفات سلبية: كالرجعي والمتخلف. وبالتحديد في العلاقة مع فئة 'المعرب' « L'arabisé » تظهر جلها قليلة لكنها من المحتمل أن تكون منافسة" (GUERID,2007,p.294). ومنه فتباين لغة التكوين أدى إلى تشكيل فئات اجتماعية متباينة، والفئة المعربة التي تلقت تكوينا باللغة العربية، هي الفئة الأكثر محافظة على ثقافتها ومكتسباتها التقليدية، لهذا وصفوا من طرف الفئة المحافظة على اللغة والثقافة الفرنسية بالرجعيين والمتخلفين، إلا أن ذلك لم يمنعهم من المخاوف التي تعيد تقسيم مراكز القوة، بحيث تدعيم سياسة التعريب في جميع القطاعات والميادين يفتح المجال للمعربين أن يحتلوا المكانة القيادية في المجتمع والتي كانت حكرًا على الفئة المفرنسة نتيجة التركيبة الاستعمارية اللغوية التي هيمنت على جميع القطاعات.

فبالنسبة لفئة الطلبة المكونين باللغة الفرنسية والتي صنفت في فئة الكلاسيكيين لأنهم الأقدم في مجال التكوين الجامعي والوارثين للنظم التربوية والتعليمية الفرنسية، فقد حددت خصائصهم حسب د. جمال قريد كما يلي: "الطالب الكلاسيكي الذي يمثل الأغلبية L'Etudiant classique majoritaire في ذلك الوقت، يعبر عن موقف طبقي ومشروع اجتماعي، فهو من أصل حضري ، ومن الطبقة البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة، حامل لثقافة فرنسية ومشبع بقيم الحداثة والتكنوقراطية. الطالب الكلاسيكي لا يمكنه إلا أن يعارض منافسيه كرفض لمشروع اجتماعي آخر ولهيمنة اجتماعية غير هيمنتها، يمكنه فقط رفض القيم التي طورها 'المعرب' لأنه يُنظر إليه على أنه أقل شأنًا وغير فعال. فرجل الماضي 'المعرب' لا يمكنه اقتراح حلول مستقبلية" (GUERID,2007,p.294). وعليه فإن سياسة التعريب التي هدفت إلى استكمال استرجاع السيادة الوطنية والقومية المحلية، قد ساهمت في تصنيف الطلبة الجامعيين إلى فئتين متباينتين في الخصائص الاجتماعية والثقافية. وإذا كانت الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال تستعمل اللغة الفرنسية، التي تفتح المجال للمكونين بهذه اللغة لتولي المناصب العليا في البلاد في جميع القطاعات، فإن سياسة تعريب الإدارة تفتح المجال للمعربين لتولي المناصب المهمة التي كانت خاصة بالفئة المفرنسة، الأمر الذي أدى بالفئة المفرنسة إلى رفض مشاريع التعريب حفاظًا على رتبته في السلم الاجتماعي والوظيفي. أما بالنسبة لموقف الطلبة المعربين من سياسة تعريب التعليم الجامعي، فقد رفضوا التكوين المعرب باعتبار قطاع التوظيف لازال قائما باللغة الفرنسية، علما أن في "نوفمبر 1979 قام الطلبة المعربين بإضراب لعدم حصولهم على وظيفة بعد تخرجهم، لذلك طالبوا بالتطبيق الفوري لتعريب الإدارة ... وفي فيفري 1980 أعلن أحمد طالب الإبراهيمي عن خطة وطنية لتعريب الإدارة والقطاع الاقتصادي والبحث العلمي" (Grandguillaume,2004).

بصفة عامة حركة التعريب في الجزائر لم تتحكم فيها القرارات السياسية بقدر ما تحكمت فيها الظروف المحيطة التي تسمح بتنفيذ هذه القرارات أو توجّلها، وذلك حسب الأهداف الأساسية التي ترمي إليها حركة التعريب، وحسب الصدى الذي تلقته من مختلف الفئات السياسية والاجتماعية وحتى الطلابية التي كان لها موقف حاسم من سياسة التعريب، وذلك راجع للقاعدة اللغوية التي كانت أكثر استعمالا في الخطاب الإداري والوظيفي بصفة عامة. وحتى يكون لبحثنا صبغة أكثر واقعية للخلفية الاجتماعية لسياسة التعريب في الجزائر، قمنا بتقديم بعض الدراسات السابقة التي تناولت المسألة اللغوية وسياسة تعريب التعليم، حتى نستفيد من المعارف المتوصل إليها في هذه الدراسات لإثراء دراستنا، خاصة فيما يخص نتائج الدراسات الأمازيغية المتعلقة بسياسة تعريب التعليم العالي في الجزائر، والنتائج المترتبة عنها على المسألة اللغوية عامة وعلى واقع الطلبة الجامعيين خاصة.

3. دراسات لغوية عرض وتحليل:

- Khaoula Taleb Ibrahim, « L'école algérienne au prisme des langues de scolarisation » (Taleb Ibrahim,2017, p.53-63) :

تناولت الباحثة مسألة لغات التدريس في المؤسسات التعليمية الجزائرية عبر العشرية الخمسة منذ الاستقلال، وعلاقتها بمختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد، أهم قضية ركزت عليها الباحثة في هذا البحث هي مسألة اللغة العربية التي اعتبرت اللغة الرسمية الوحيدة للتدريس. وقد اهتمت الباحثة بإبراز أهم الجهود الرسمية الخاصة بتعريب التعليم انطلاقا من أمية 16 أفريل 1976. ومنذ سنة 1979 تأسست المدرسة الأساسية، وبرمج تعريب الأطوار الثلاثة كليا ابتداء من 1986، وبدخول 1989/1988 تم التعريب الكلي للتعليم الثانوي. غير أن الباحثة ترى في التعريب الكلي للتعليم الأساسي والثانوي مشكلة للمتحصل على شهادة البكالوريا بمعدل جيد في التخصصات العلمية، بحيث التخصصات الجامعية العلمية والتكنولوجية التي تتطلب أعلى المعدلات للتسجيل فيها تدرس باللغة الفرنسية، لهذا فهذه الفئة المتحصلة على بكالوريا علوم أو رياضيات بتكوين معرب يجدون صعوبة في مواصلة الدراسة في التخصصات العلمية في الجامعة، كما لفتت الانتباه الباحثة لتباين لغة التكوين مع اللغة الأكثر استعمالا في قطاع العمل بالنسبة للباحثين على شهادات في هذه التخصصات. لهذا ترى الباحثة أن مسألة لغة التعليم لا تطرح بين فئتين فئة معربة وإسلامية محافظة مدعومة للتعريب وفئة مفرنسة تدافع على المكسب العلمي والثقافي الذي يسمح بالفتح العالمي. كما لا

تطرح للنقاش على المستوى المدرسي الضيق فقط، وإنما ترى الباحثة أنه ضروري أن تطرح مسألة لغات التدريس وفق المشروع الأولي للمجتمع بتعزيز قاعدة ديمقراطية تسمح للمجتمع ككل بالمشاركة فيه.

- Gilbert Grandguillaume, L'arabisation au Maghreb (Grandguillaume, 2004, p.15-40) :
تناول الباحث جيلبر جرانجبيوم في هذا البحث إشكالية اللغة والتعريب في كل من تونس، الجزائر والمغرب، علما أن لهذه الدول قواسم مشتركة ثقافية وسياسية. بحيث يتقاسمون اللغة العربية كلغة أساسية والغالبية بين أفراد شعوبها باعتبارها لغة القرآن ولغة الكتابة للعلم والأدب... وهي لغة التحوار والتعبير بين معظم السكان. أما اللغات المستعملة يوميا فهي العربية إلى جانب اللغة البربرية في بعض المناطق التي يقيم فيها البربر بالجزائر والمغرب وبنسبة ضعيفة جدا في جنوب تونس. غير أن الاستعمار الفرنسي أدخل على هذه الدول اللغة الفرنسية كلغة أساسية في الإدارة الاستعمارية، وانتشر استعمالها لدى السكان الأصليين بفعل التمدن وبفعل الإدارة. اللغة الفرنسية أصبحت هي المهيمنة وهي لغة الانفتاح نحو العالم المعاصر، في الوقت الذي همشت فيه السلطات الاستعمارية اللغة العربية المكتوبة. وبمجرد استقلال هذه البلدان سعت إلى استرجاع المكانة السابقة للغة العربية بتبنيها سياسة التعريب، غير أن تطبيق هذه السياسة في هذه البلدان واجهتها عدة مشاكل لغوية بين الفئة المعربة التكوين والفئة المفرنسة التكوين، إلى جانب بلورتها لمشاكلات اجتماعية وسياسية باعتبار المصالح الإدارية تهيمن عليها اللغة الفرنسية، وهي وسيلة لحفاظ المفرنسين على امتيازاتهم السياسية والاجتماعية. وفيما يخص المشكلات المتعلقة بالهوية وبالشرعية، فإن المعربين يتشبثون بالهوية العربية الإسلامية، أما المفرنسين فإنهم يتشبثون بالفرنسية باعتبارها لغة الحداثة والتنمية التي تعتبر أحد أهداف الاستقلال. يعرض الباحث بالتفصيل الخطوات التي مرت بها سياسة التعريب في هذه البلدان المستقلة في سياق الظروف السياسية والاجتماعية لكل المرحلة مفصلا الصراع بين المؤيدين والمعارضين إلى آخر مرحلة، وهي المرحلة الحالية التي تنادي بالاحتفاظ باللغتين للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية وللتمكن من مساهمة التحديث والتنمية المعاصرة التي لا يمكن تحقيقها دون التحكم في استعمال لغة أجنبية التي تعتبر مفتاحا للتفتح العالمي.

- Keener, Lily, "Crise linguistique en Algérie: les conséquences de l'arabisation" (Keener, 2019) :

قامت الباحثة كينز ليلي بدراسة ميدانية على طلبة السنة الأولى في تخصص الهندسة، وهي أحد التخصصات التي تدرس باللغة الفرنسية، لمعرفة مدى فهم الطالب للمحتوى المقدم له في التخصصات التي تدرس باللغة الفرنسية، وقد تبين من التحقيق الميداني أنه فقط 35% من الطلبة المزعوم أنهم مزدوجي اللغة (فرنسية وعربية) يفهمون الأسئلة المطروحة عليهم باللغة الفرنسية أثناء الحصة أو الدرس. وقد كشفت الباحثة في تحقيقها أيضا من مجموعة 200 طالب مسجل في السنة الأولى هندسة، فإن 20% منهم قد صرحوا أنهم لا يفهمون إطلاقا اللغة الفرنسية مقابل 45% الذين صرحوا أنهم يفهمونها بمستوى متوسط.

فتحقيق الباحثة قد كشف ضعف الطالب الجزائري في تحكمه في اللغة الفرنسية في التخصصات العلمية التي تدرس باللغة الفرنسية، رغم أن الاستعمار الفرنسي ترك إرثا لغويا متينا تغلغل في مختلف الميادين بالجزائر. إلا أن الطالب الجامعي الذي تلقى تكوينا معربا، يصعب عليه التحصيل العلمي إذا واصل التكوين الجامعي في تخصصات علمية وتقنية لازالت تعتمد على الفرنسية كلغة للتكوين، وهو نفس المشكل الذي طرحته الباحثة خولة طالب الإبراهيمي. ورغم تدني مستوى الطلبة في اللغة الأجنبية حسب تحقيق Lily Keener غير أن الجزائري بالنسبة للباحثة لا يعتبر اللغة الفرنسية إرثا استعماريًا بقدر اعتباره مفتاحا للولوج للعالمية.

- دراسة د. حسنية عزاز: حول اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة (عزاز، 2018).

وقد انطلقت الباحثة من تساؤل أساسي: ماذا عن واقع اللغة العربية في الجزائر؟ واستنتجت الباحثة في دراستها أن الغاية من عملية التعريب في الجزائر هي جعل اللغة العربية لغة حضارة عصرية تحتل جل المواقع التي تحتلها اللغة الفرنسية في مجال الحداثة، غير أن رسوخ واستمرارية استعمال اللغة الفرنسية في المجال الثقافي والسياسي عرقل إمكانية إحلال اللغة العربية المكانة اللائقة بها. كما اهتمت الباحثة بعرض الجهود السياسية لتنشيط عملية التعريب وتعزيز استعمال العربية في مختلف الميادين الوطنية، وذلك بعرضها مختلف الموانئ المهمة بذلك مثل ميثاق طرابلس 1962، ودستور الجزائر 1963، وميثاق الجزائر الأول سنة 1964، إلى جانب تبني الميثاق الوطني سنة 1976 الذي دعى إلى تعميم استعمال اللغة العربية على الصعيد الرسمي. أما على المستوى العملي فقد عرضت الباحثة مجموعة من الهياكل المهمة بتدعيم استعمال اللغة العربية، كالمجلس الأعلى للغة الوطنية سنة 1981، والمجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986، ومركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية سنة 1991، والمجلس الأعلى للغة العربية سنة 1998، علما أن هذه الهياكل عامة تهدف إلى خدمة اللغة العربية وترقيتها وتطويرها، وتعميمها.

- دراسة د. جاب الله زهية: حول "بعض مشكلات ازدواجية اللغة: دراسة حالة طلبة ماستر علم الاجتماع بالجزائر" وهو بحث مقدم في المؤتمر الدولي الأول حول التعدد اللغوي، من تنظيم مختبر القيم والمجتمع التمنية يومي 9-10 ماي 2018 بجامعة ابن زهر بالمغرب، (جاب الله، 2019، ص. 135-146).

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن إمكانيات تحكم طلبة الماستر تخصص علم الاجتماع في ازدواجية اللغة، بالبحث في مدى تحكمهم في اللغة الأجنبية شفويا وكتابيا، ومدى تحكمهم في ترجمة نص في التخصص من اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية، ومن اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية. علما أن الدراسة عبارة عن بحث ميداني تم انجازه في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر 2 في ديسمبر 2017 تم من خلاله استجواب 102 مبحوث يواصل الدراسة في قسم علم الاجتماع في مستوى ماستر 1 ماستر 2 من كلا الجنسين. وقد كشف البحث الميداني أن التكوين المعرب قد أثر سلبا على التحكم في اللغة الأجنبية، بهيمنة استعمال اللغة العربية على مستوى التواصل مع الأساتذة ومع الطلبة أثناء الدرس وخارجه، الأمر الذي أدى إلى ضعف الرصيد اللغوي في اللغة الأجنبية. كما أثر سلبا على التحكم فيها كتابيا، باعتبار أن الكتابة باللغة العربية للدروس والمحاضرات وللبحوث، تساهم بشكل كبير في الابتعاد عن الكتابة باللغة الأجنبية. نتائج البحث الميداني أكدت محاولات الترجمة لمعظم الطلبة من لغة إلى أخرى، وأكدت أيضا على تلقي معظمهم لصعوبات في الترجمة، نتيجة عدم تحكمهم في اللغة الأجنبية لقلة ممارستها ولضعف تكوينهم فيها، كما وجدوا صعوبة في إيجاد الكلمات المناسبة أو في الربط بينها أو في الحفاظ على معنى الكلمات نتيجة ضعف رصيدهم اللغوي في اللغة الأجنبية. إذا التكوين الجامعي المعرب يعتبر حاجزا أمام الطلبة للممارسة المستمرة للغة الأجنبية، مما انعكس على مستوى تمكنهم منها شفويا وكتابيا.

4. التعقيب على الدراسات اللغوية:

إذا تعمنا في هذه الدراسات نلاحظ أن كل دراسة تناولت قضية التعريب أو قضية اللغة من زوايتها الخاصة حسب الهدف الذي سعت إلى تحقيقه، فبالنسبة للباحثة خولة طالب الإبراهيمي فإن مسألة تعريب التعليم هي مسألة اجتماعية، بحيث تناولت تطور عمليات تعريب التعليم في سياقها الاجتماعي حسب الظروف التي تم من خلالها تطبيقها، وحسب النتائج التي انعكست على المجتمع وعلى الأفراد خاصة. فعدم التوافق بين إجراءات التعريب الكلي للتعليم الأساسي والثانوي، وبين لغة التدريس في الجامعة وبصفة خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية التي تدرس باللغة الفرنسية، إلى جانب ظروف سوق العمل الذي يهيمن عليه استعمال اللغة الفرنسية، أدى بالباحثة إلى اقتراح مشروع إصلاح هذه الفجوة بطرحها للنقاش ضمن المشاريع الأولى للمجتمع، بتطبيق سياسة ديمقراطية تسمح لكل الأطراف المشاركة في تفعيل هذه السياسة اللغوية. وإذا كانت الباحثة قد ركزت على المشكلات التي يواجهها الطلبة في التخصصات العلمية نتيجة سياسة التعريب، والمشكلات التي يواجهها المعربين نتيجة قطاع التوظيف الذي غالبا ما يتطلب التكوين باللغة الفرنسية، فقد دعت الباحثة إلى إصلاح سياسة التعريب وفق المتطلبات الاجتماعية للمسألة اللغوية الخاصة بالمجتمع الجزائري. وعليه فدراسة الباحثة خولة طالب الإبراهيمي قد قدمت صورة للفجوة القائمة بين سياسة التعريب التي أعطت الأولوية لإحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية، والقاعدة الاجتماعية الغير المهيأة لذلك، بعدم توفر الإمكانيات البشرية والبيداغوجية لتعريب التخصصات العلمية والتقنية، في الوقت الذي عم فيه التعريب كل مراحل التعليم ما قبل الجامعي، إلى جانب عدم إمكانية تعريب قطاع الوظائف العمومي خاصة القطاع التقني والهندسة والطب... الذي يتطلب رأسمال مادي وبشري مؤهل لغويا. بالنسبة لدراسة جيلبر جرانجيو (Gilbert Grandguillaume) بإمكانها أن تساهم في إثراء بحثنا بتبسيط الضوء على سياسة التعريب في الجزائر وفق ظروفها السياسية والاجتماعية، مع التعرف على أهداف التعريب في كل مرحلة سواء كان التعريب خاص بالقطاع الاقتصادي والإداري أو خاص بالتعليم. وما دام بحثنا يدور حول إشكالية سياسة التعريب بين الخطاب الرسمي والواقع الاجتماعي، سوف تسمح لنا نتائج هذه الدراسة بإقامة علاقة بين أسباب رفض التعريب الكلي للتعليم للغة الفرنسية، والنتائج التي آلت إليها هذه السياسة، والتي انعكست على مستوى الطالب المتخرج في اللغة الفرنسية.

أما الباحثة كينر ليلي (Keener, Lily) فقد قدمت دراسة ميدانية تعكس مستوى التحكم في اللغة الفرنسية لطلبة سنة أولى هندسة بالجامعة الجزائرية، والتي تعتبر نموذجا للتخصصات المعتمدة على اللغة الفرنسية في التكوين، وقد توصلت الباحثة إلى أرقام تعكس تدني مستوى الطالب الجزائري في التحكم في اللغة الفرنسية، مما يعيق الفهم والاستيعاب للدرس. فإذا كانت خولة طالب الإبراهيمي قد أثارت مشكلة التعريب في المرحلة الثانوية والتكوين المفرس للتخصصات العلمية والدقيقة بما فيهم الهندسة، فإن هذه الدراسة أعطت صورة إمبريقية لواقع الطالب المعرب في الثانوي، الموجه للتكوين في تخصصات لم يمسه التعريب مما أثر سلبا على تكوينهم العلمي. علما أن هذه الدراسة مشابهة إلى حد كبير للبحث الميداني الذي أنجز حول مدى تحكم طلبة العلوم الاجتماعية في اللغة الأجنبية، وعلاقة طرق تكوينهم الجامعي في هذا التحكم، ومنه فالدرستان كشفتنا نتائج تعريب التعليم على مستوى الطالب في تحكمه في اللغة الأجنبية التي تعتبر عاملا أساسيا علميا ووظيفيا.

أما الباحثة د. حسنية عزاز، فقد ركزت في بحثها على عرض مراحل التعريب في الجزائر، من خلال كل من الوثائق الرسمية والإجراءات العملية المهيكلية في المؤسسات الرسمية التي تنشط في مجال تعميم استعمال اللغة العربية وتعزيزها والدفاع عنها. كما أشارت الباحثة للصعوبات التي تعيق نجاح حركات التعريب في الوصول باللغة العربية للمكانة التي

تستحقها، وذلك لتغلغل اللغة الفرنسية في النسيج الثقافي والسياسي بشكل عميق. علما أن هذه الدراسة قد أثرت بحثنا بمعطيات نظرية حول الجهود الرسمية المبذولة لتعزيز استعمال اللغة العربية، إلى درجة فقدان الطالب الجامعي التحكم في الازدواجية اللغوية في التكوين.

كما أن نتائج البحث الميداني المتعلق ببعض مشكلات ازدواجية اللغة: دراسة حالة طلبة ماستر علم الاجتماع بالجزائر، فقد كشفت عن مشكلة اللغة التي يعاني منها طلبة ماستر علم الاجتماع نتيجة عدم تحكمهم في ازدواجية اللغة. فالتكوين المعرب لم يقدم للطلبة إلا لغة واحدة وهي لغة الأم، وهي نفس الفكرة التي طرحتها الباحثة د. حفصة جراي حيث قالت: "بات التعريب أمرا مفروغا منه إلا أن الإشكال الذي بقي مطروحا ويعاني منه الطالب بصفة مباشرة هو عدم قدرته على إتقان لغة أجنبية (فرنسية كانت أو انجليزية) إذ الطالب بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة بحاجة ماسة لإتقان لغة حية، حتى يتمكن من توسيع رقعة معارفه العلمية إضافة إلى أن المراجع والمادة العلمية الأصلية هي باللغة الفرنسية" (جراي، 2017، ص. 17)، وهو عائق كبير أمام تحقيق أحد أهم أهداف إصلاح التعليم العالي وفق نظام "ل م د" المتمثل في التفتح نحو الجامعات العالمية التي تتطلب التحكم في اللغة الأجنبية. كما تسمح هذه الدراسة بتزويد بحثنا بمعطيات إمبريقية تعكس أحد مظاهر المسألة اللغوية في الجزائر، كما تعكس نتائج سياسة تعريب التعليم التي انحصرت في تكوين متخرج جامعي معرب التكوين، للحفاظ على أحد أهم مقوم من مقومات الوطنية، ورغم حرصها على التحكم في اللغة الأجنبية باعتبارها مفتاح المرور نحو العالمية، إلا أن التكوين بلغة أحادية لا يسمح بتحقيق أهداف التعددية اللغوية. مما تقدم فرغم التباين في طرح قضية المسألة اللغوية والتعريب في الجزائر، إلا أن أغلبية الدراسات تتفق في الأخطاء التي وقعت فيها سياسات التعريب خاصة في ميدان التعليم العالي، نتيجة استمرارية التخصصات العلمية إلى يومنا تقدم باللغة الفرنسية، هذا من جهة ولصعوبة تحكم الطالب الجامعي الذي له قاعدة في التكوين الأساسي بالعربية للغة أجنبية من جهة أخرى، فضلا عن الفجوة الموجودة بين المتطلبات التقنية والإدارية وحتى العلمية التي كثيرا ما تتطلب التحكم في لغة ثانية مصنفة كلغة عالمية، وبين مخرجات تم تعريبها كلياً في مختلف الأطوار التعليمية.

5. نتائج البحث:

- تبين لنا من خلال تناول الأدبيات النظرية ونتائج البحوث الإمبريقية التي تناولت المسألة اللغوية عامة وسياسة التعريب خاصة في التعليم العالي، أنه لا يمكن تناول القضايا اللغوية خارج سياقها الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالتخطيط اللغوي أو بالسياسة اللغوية أو بالمسألة اللغوية بوجه عام. وذلك لأن استعمال اللغة في أي بؤرة جغرافية أو اجتماعية تؤثر وتتأثر بعوامل بشرية، تاريخية كانت أو سياسية أو ثقافية وغيرها من العوامل الاجتماعية التي أدت إلى بناء وضع لغوي خاص.

- في محاولتنا البحث عن الواقع اللغوي الناتج عن سياسة التعريب في الجزائر، فقد توصلنا من خلال الدراسات السابقة التي أنجزها باحثين مهتمين بالمسألة اللغوية، إلى أن التخطيط اللغوي يتخلله العديد من المشكلات في تطبيق سياسة التعريب، وفي عدم توافق الأرضية الاجتماعية لهذه السياسة مع الاستهلاك الإيجابي لها. فضلا عن النتائج التي كثيرا ما أحدثت مشكلات لدى الفئة المعربة سواء في مواصلة التكوين في التخصصات الجامعية التي لم يتم تعريبها، أو في توظيف الشريحة التي تفتقد للغة الأجنبية المطلوبة في سوق العمل نتيجة التكوين المعرب الذي تلقوه عبر كل مراحل التكوين.

- لقد حاولنا في هذا البحث التركيز على المسألة اللغوية في الوسط الجامعي، علما أن التكوين الجامعي يفرض التعددية في لغات التكوين مثلما صرحت الباحثة خولة طالب الإبراهيمي، وغيرها من الباحثين الجزائريين المهتمين بمسألة اللغة عامة وتعريب التعليم خاصة، أو باحثين أجانب حاولوا دراسة مسيرة التعريب في الجزائر وأثارها على المعربين خاصة، أمثال الباحثة كريستيان سوريو (Christiane Souriau) والباحث جيلبر جرانجيو (Gilbert Grandguillaume) اللذان تناولوا بالدراسة واقع التعريب في الجزائر، وقد خلاصا إلى الأرضية الغير المهيمنة التي تم تطبيق سياسة التعريب فيها، والتي تأرجحت بين المؤيد بناء على روح القومية الوطنية، والرافض للتعريب الكلي باعتبار الإرث اللغوي الموروث من الاستعمار، والذي تجذر في عدة أصعدة سياسية كانت أم علمية أم اقتصادية وإدارية...، شرط مهم في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، كما أنه عامل مهم لمسايرة التطور العالمي في جميع المجالات، باعتبار الفرنسية هي أحد اللغات العالمية التي تسمح بالنفوذ إلى العالم.

- تجسد التخطيط اللغوي في تطبيق سياسة التعريب في كل أطوار التعليم الغير الجامعي، وفي مختلف التخصصات من مرحلة التعليم الثانوي بما فيهم التخصصات العلمية والرياضيات والتقنية، غير أن الأرضية التي تسمح بتعريب التخصصات العلمية والتكنولوجية عامة على المستوى الجامعي غير جاهزة. وذلك لاعتبار فريق التأطير والوسائل والأجهزة المعتمدة في التكوين، وحتى المراجع العلمية تتطلب التكوين المفرنس. هذا ما يجعل التلميذ المتحصل على شهادة البكالوريا علوم أو رياضيات معربة، مجبرا على متابعة تكوين جامعي في التخصصات التي تتوافق مع تخصصه لكن بلغة تكوين مختلفة عن لغة التكوين الأساسي، مما يجعله يتلقى صعوبة في التكوين.

- ومن جهة أخرى فإن البحث الإمبريقي الذي تم في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر، قد بين أن التكوين المعرب في كل مراحل التكوين من الأساسي إلى الجامعي يفقد الطالب التحكم في لغة ثانية، خاصة إذا كانت اللغة الأجنبية مبرمجة بحجم ساعي أسبوعي ساعة ونصف، وغير كافي للتحكم في لغة ثانية، الأمر الذي قد يلزم الطالب إلى الانتقال إلى مؤسسات خاصة بالتكوين في اللغات الأجنبية قصد تحسين مستواه في لغة ثانية، هذا دون إهمالنا لافتقارهم للغة حية تعتبر معبرا مهما نحو الجامعات العالمية، فضلا عن اعتبارها متغيرا مهما في الحصول على وظيفة في عدة ميادين سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العمومي.

- وإذا كان لوكان طوماس في تحليله السوسولوجي للغة قد أشار للارتباط الموجود بين وظيفة اللغة والتغيرات التي تطرأ عليها وبالبناءات الاجتماعية وحتى بدنياميكية العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمع من جهة أخرى (لوكان، 1987)، فإن بحثنا قد خلص إلى أن التخطيط لسياسة التعريب عامة وللتعليم العالي خاصة، لم يتطابق مع حاجات الواقع اللغوي السائد في المجتمع الجزائري، بحيث إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية هو مبداء وطنيا أكثر مما هو مطلب علميا وظيفيا، بدليل هو تعريب كل الأطوار قبل التعليم الجامعي حتى يتشبع الفرد الجزائري بقيم الوطنية العربية، وهو مبدأ أساسي للحفاظ على عروبة الشعب الجزائري، غير أن هذه السياسة قد غفلت عدم توافق لغة التكوين الأساسية مع لغة التكوين في تخصصات علمية وتكنولوجية في مرحلة التعليم العالي. فضلا على أن الوظائف المفتوحة بشهادة في هذه التخصصات تتطلب التكوين باللغة الفرنسية. هذا إلى جانب تخرج طلبة التخصصات المعربة غير المتحكمين سوى في لغة الأم، رغم أن إصلاح التعليم العالي منذ 2004 بتطبيق نظام "ل م د" يدعو إلى الاهتمام باللغة الأجنبية باعتبارها مفتاح التفتح نحو الجامعات العالمية، إلا أن اللغة الأجنبية تدرس في هذه التخصصات كوحدة مستقلة، وبحجم ساعي أسبوعي لا يلبي طموحات تحقيق التعددية اللغوية في التكوين الجامعي.

على هذا الأساس اقترح الباحث د. غلام الله محمد بعض الحلول التي من شأنها تفعيل السياسات الإصلاحية على مستوى التعليم الجامعي، وتبرز أهمها في " ضرورة التصدي للمقاومة الهائلة للتغيير، والتوعية بطبيعة المواقف والممارسات التعليمية التقليدية الغير ملائمة للتحديات الجديدة؛ وتحسيس الفاعلين بأهمية التغيير الجذري، وتحضيرهم للتفتح على الاتجاهات والمقاربات الجديدة". (Ghalamallah, 2011, p.47) علما أن التحكم على الأقل في لغتين هو مطلب أساسي لكل طالب وباحث جامعي، ولا يتحقق هذا المطلب إلا إذا تبنى كل من الطالب والأستاذ والباحث هذا الاتجاه، بالتحفيز على استعمال اللغة الثانية بشكل مستمر في الإطار البيداغوجي الرسمي أو في إطار التعلم الذاتي الذي يقوم على الاعتماد على الذات في التكوين لتحقيق أهم أهداف الإصلاح وهو مواكبة تطور التعليم الجامعي على المستوى الدولي، والذي يتحقق بالتمكن من اللغة الوطنية واللغات الأجنبية.

- الخاتمة:

حاولنا في هذه الورقة البحث في مسألة تعريب التعليم العالي في الجزائر بين السياسة اللغوية والواقع الاجتماعي، باعتبار أنه منذ الاستقلال والجزائر قد أعطت لقضية اللغة الوطنية أهمية كبيرة، علما أن أحد شعارات ثورة أول نوفمبر أو الجزائر المستقلة هي العربية لغتنا. على هذا الأساس لاستكمال استقلال الجزائر واسترجاعها الهوية العربية التي عمل الاستعمار إلى طمسها لمدة 132 سنة، سعت إلى استبدال اللغة الفرنسية باللغة العربية في جميع مؤسساتها. وعليه تم التخطيط اللغوي لتحقيق هذه الأهداف الوطنية بإعطاء قضية التعريب عامة وتعريب التعليم في مختلف مستوياته أهمية كبيرة. غير أن الواقع الاجتماعي أعطى متغيرات أخرى لم تساهم في تدعيم سياسة التعريب، وذلك لافتقار الإمكانات البشرية والتقنية اللازمة للتحكم في قضية التعريب، وذلك راجع لمخلفات الاستعمار الذي فرنس كل الإدارات وكل الطاقات البشرية المتوفرة في كل القطاعات. علما أن تعريب التعليم بدأ تدريجيا إلى أن تم كليا في المرحلة الأساسية والثانوية في جميع التخصصات، إلى جانب بعض التخصصات في التعليم الجامعي كالعلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصاد والحقوق والأدب التي تم تعريبها كليا. أما التخصصات العلمية والعلوم الدقيقة فلم يتم تعريبها لافتقار الإمكانات التي تسمح بالتكوين والتأطير، إلى جانب غياب المادة العلمية والوسائل التقنية باللغة العربية، الأمر الذي أدى بهذه التخصصات إلى الاحتفاظ في تكوينها على اللغة الفرنسية. كما أن معطيات عالمنا المعاصر على جميع المستويات التي جعلت من العالم قرية صغيرة بفعل العولمة والانفجار التكنولوجي، جعل من التحكم في اللغة الأجنبية مطلباً أساسياً لكل طالب ولكل باحث، الأمر الذي أدى إلى بروز مشكلات جوهرية ناتجة عن التعريب الكلي للتكوين القاعدي والثانوي وحتى بعض التخصصات في التعليم العالي مع الاحتفاظ باللغة الأجنبية كمادة مستقلة في جميع المستويات، الأمر الذي أدى إلى تكوين فئة من الخريجين الجامعيين يعانون من ضعف لغوي. بحيث افتقد الدارسون في التخصصات المعربة بشكل كبير التحكم في اللغة الأجنبية، التي تعتبر مطلباً أساسياً للتغيرات المعاصرة. أما المكونين في التخصصات المحفوظة بالتكوين المفرنس، فقد واجهتهم صعوبة التكيف مع لغة التكوين، باعتبار تكوينهم القاعدي وحتى الثانوي في التخصصات العلمية والرياضيات والتقنية قد تم باللغة العربية.

- **التوصيات:** إشكالية التخطيط اللغوي في الجزائر تحتاج لإعادة النظر فيها حتى يتم تكوين مخرجات محكمة في لغة أجنبية واحدة على الأقل إلى جانب لغة الأم، لذلك نقترح التوصيات التالية:
- ضرورة الوقوف على نتائج التخطيط اللغوي في مجال التعليم والتكوين لبناء مخططات إصلاحية، تسمح بتلبية حاجات الأفراد في التحكم على الأقل في لغتين.
- أحد إيجابيات نظام التعليم الكلاسيكي، هو الانتقال إلى مرحلة التعليم المتوسط إما معرب أو مزدوج، علما أن التكوين المزدوج يدمج في التكوين وحدات تدرس باللغة الأجنبية إلى جانب وحدة اللغة الأجنبية كوحدة مستقلة، وذلك لتمكين الطلبة منذ المراحل الأولى من التعليم من استعمال لغتين في التكوين.
- إذا كانت التخصصات العلمية الجامعية تدرس باللغة الأجنبية، فمن المهم أن يحظر الطلبة لذلك بإدراج وحدات أساسية في المستوى الثانوي باللغة الأجنبية، حتى يتعودوا على المصطلحات العلمية باللغة العربية وباللغة الأجنبية.
- مثلما صرحت الباحثة دخولة طالب الإبراهيمي أن التعددية لا يلغي الوطنية، فإن الواقع الاجتماعي محليا كان أو عالميا يفرض التحكم في اللغة الأجنبية، وذلك لاعتبارات علمية واقتصادية وتنموية بصفة عامة، فلا يمكن إخراج إطار من صفوف الجامعة بلغة أحادية لا تسمح لهم بتلبية طموحاتهم العلمية والمهنية بصفة خاصة، ولا يمكن عزلهم عن الاندماج الإيجابي مع تغيرات العصر التي تتطلب مهارات لغوية وعلمية وحتى تكنولوجية.

- قائمة المراجع:

- بن سيف الغتامي، س. (2002). التعريب ودوره في جودة التعليم العالي، ص3، استرجعت من الموقع:
https://www.alarabiahconferences.org/wp-content/uploads/2019/04/conference_research-1457675600-1527760211-2002.pdf
- جواب الله، ز. (2019). بعض مشكلات ازدواجية اللغة: دراسة حالة طلبة ماستر علم الاجتماع بالجزائر. بحث ألقى في المؤتمر الدولي الأول حول التعدد اللغوي بجامعة ابن زهر. أكادير. المغرب. أيام 9-10 ماي 2018. ص136-146.
- جرادي، ح. (2017). رؤية لسياسة التعريب في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 28. جامعة ورقلة. ص 9-20. استرجعت من الموقع:
<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-28-mars-2017-ssh/3759-2017-05-03-09-43-25>
- شطة، م. (2017). المسألة اللغوية في الجزائر. مواقف وأفكار خولة طالب الإبراهيمي نموذجا، مجلة المقرري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية. العدد الأول. مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. ص177-184. استرجعت من الموقع:
<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/5275>
- عزاز، ح. (2018). اللغة العربية في الجزائر بين التعريب والفرنسة، مجلة "عود الند". العدد الفصلي 8. استرجعت من الموقع:
<https://www.oudnad.net/spip.php?article1950>
- كاشي، ب. (2001). وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية. مجلة اللغة العربية. المجلد 3 العدد 1. الجزائر. ص231-276. استرجعت من الموقع:
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_10.pdf
- لوكمات، ت. (1987). علم اجتماع اللغة (أ. باقادر، المترجم). جدة: النادي الأدبي الثقافي. (العمل الأصلي نشر سنة 1962).
- BENNOUNE, M. (2000). Education Culture et Développement en Algérie : Bilan perspectives du système éducatif. Algérie : Editions Marinoor-ENAG . p.374
- Ce que signifie l'arabisation. (1965). le monde diplomatique .p.16
URL : <https://www.monde-diplomatique.fr/1965/10/A/26897>
- GHALAMALLAH, M. (2011). L'Université algérienne et sa gouvernance. Alger : CREAD.
- GRANDGUILLAUME, G. (2004). L'ARABISATION AU MAGHREB, Revue d'Aménagement linguistique, Aménagement linguistique au Maghreb.

- Office Québécois de la langue française. N°107. Quebec. p.15-40.
URL : <http://ggrandguillaume.fr/photo/Québec2004.doc>
- GUERID, D.(2007). L'exception algérienne : la modernisation à l'épreuve de la société. Alger. CASBAH Editions.
- KEENER, L. (2019). Crise linguistique en Algérie: les conséquences de l'arabisation. Senior Capstone Theses. 36.
URL:https://scholarworks.arcadia.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1040&context=senior_theses#:~:text=A%20cause%20de%20cette%20politique,qualit%C3%A9%20limit%C3%A9e%20dans%20ces%20langues.
- SOURIAU, C. (1977). LA POLITIQUE ALGÉRIENNE DE L'ARABISATION. A propos de la 1ère conférence nationale de l'arabisation à Alger (14-17 mai 1975). Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans. IREMAM - UMR 7310 - CNRS/Aix Marseille Université. P. 375-397
URL : <https://books.openedition.org/iremam/141?lang=fr>
- TALEB IBRAHIMI, K., L'Ecole algérienne au prisme des langues de scolarisation. Revue internationale d'éducation de Sèvres [En ligne]. 70 | 2015, mis en ligne le 01 décembre 2017, p.53-63.
URL : <http://journals.openedition.org/ries/4493> ; DOI : 10.4000/ries.4493